



بسم الله الرحمن الرحيم

المعهد العربي لإنماء المدن

الندوة الإقليمية لإستراتيجية تنمية المدن

الخرطوم - جمهورية السودان ٦ - ٧ مارس ٢٠١٠م



التوصيات

١. مقدمة: -

يعيش العالم اليوم أكثر من أي وقت مضى تقارباً في كافة مناحي الحياة نتيجة للتطور التكنولوجي الذي شهدته البشرية في أواخر القرن الماضي. لكن رغم ذلك تبقى خصوصية الدول والمجتمعات حول العالم رقم لا يمكن تخطيه خاصة عندما نتحدث عن تنمية حضرية مستدامة لتلك المجتمعات.

وبما أن منظور إستراتيجية تنمية المدن الذي إقترحه البنك الدولي وشركاؤه في تسعينيات القرن الماضي منظور عالمي لمساعدة المدن في حل المشاكل الناتجة عن إزدياد السكان، الفقر الحضري، ألخ، وقد تبنته أكثر من مائة مدينة حول العالم رغم تنوع مواقعها الجغرافية، إختلاف ثقافات، اقتصادياتها، مناخها، نظم حكمها، ألخ. وفي هذا الإطار نجد أن العالم العربي هو أكثر أقاليم العالم تجسداً لهذه التباينات، التي علينا التعاطي معها عند التخطيط لإستراتيجيات تنمية المدن، بمنظور يراعي النواحي الثقافية، الاجتماعية، السياسية، الإقتصادية، لبلدان المنطقة، ألخ.

ومن هذا المنطلق هنالك أسئلة مشروعة تطرح نفسها علي سبيل المثال لا الحصر:

- درجات تطبيق اللامركزية بكل تبعاتها السياسية، الإقتصادية، الإدارية، آليات إتخاذ القرارات، إمكانية الحصول على قروض من جهات أجنبية، ألخ.
- مشاركة المواطنين بكل قطاعاتهم في إتخاذ القرارات التي تؤثر علي حياتهم.
- الحلول المبتكرة محلياً للتعاطي مع ظاهرة السكن العشوائي، خاصة سوق الأراضي، تقديم الخدمات الأساسية والاجتماعية وتنمية إقتصادية محلية.

وبعد يومين من المداولات وتبادل الآراء، تمخضت الورشة عن التوصيات التالية:

٢. النجاحات التي حققتها الاستراتيجية ببعض المدن العربية: -

١,٢. انخفاض مؤشر البطالة بالنسبة للمعدل الوطني خلال ٣-٤ سنوات منذ تنفيذ الاستراتيجية.

٢,٢. انخفاض النسبة المئوية للأسر التي تعيش تحت خط الفقر مقارنة بالمعدل الوطني. لكن مؤشر فقر الخدمات (طرق، مياه، صرف صحي وكهرباء) مازال عند معدل المستوى الوطني.

٣,٢. زيادة تحسين مؤشر الفقر في التعليم بالنسبة للمعدل الوطني، وكذلك مؤشر الأمية خاصة تعليم النساء.

٤,٢. ارتفاع نسبة الإيرادات بوتيرة منتظمة، والتي بلغت في مدينة عدن (٨٨%) في عام ٢٠٠٩م مقارنة بالسنة الأولى من عمر الإستراتيجية، بينما ازدادت النفقات العامة (النفقات العامة المركزية+ النفقات العامة المحلية+ النفقات العامة الاستثمارية) لنفس الفترة (٢٢١%). وهذا المؤشر يدل علي إهتمام السلطة المحلية بتنفيذ جملة من المشاريع في إطار التنمية الإقتصادية المحلية.

٥,٢. إرتفعت نسبة عدد المشاريع الاستثمارية المنجزة في عام ٢٠٠٩م في بعض المدن إلى ما نسبته (٣٣.٣%) عن السنة الأولى لتنفيذ الاستراتيجية الإقتصادية المحلية.

٦,٢. وتباعاً لذلك إرتفعت نسبة القادمون لمطارات بعض المدن ما نسبته (٢٧,٤)، وكذلك ازدياد في نسبة السياحة بلغ (١٠,٣%) لنفس الفترة .

٧,٢. وضع سياسات بناءة لارشاد وتثوير المستثمرين الأجانب من خلال سفارات الدول العربية والمواقع الالكترونية بغرض وضوح الرؤيا ومجالات وفرص الاستثمارات بالمدن العربية المختلفة.

٨,٢. نسبة لأهمية الأراضي في اي عمل تنموي يجب اصلاح وتقنين نظام توزيع الأراضي بغرض ضمان استمرارية واستدامة التقدم في إجراءات الاصلاح وتوزيع الأراضي وإنجاز الأهداف التنموية المرجوة.

٩,٢. تسهيل وتبسيط إجراءات إصدار التراخيص التي تساعد على رفع وتيرة الاصلاح الإداري وإزالة المعوقات التي تواجه المستثمرين الجدد.

١٠,٢. معالجة العوائق التي تحول دون الوصول الي القروض وزيادة وتسهيل عمليات تطبيق الاعفاء الجمركي وضريبة المبيعات على المدخلات الصناعية بغرض تقوية قدرات الشركات المحلية المصنعة لمساعدتها على التنافس مع المنتجات المستوردة.

١١,٢. تطوير كفاءة المحاكم التجارية بغرض تعزيز قدراتها بشكل عملي بما يؤدي الي تحسن بيئة الأعمال التجارية.

٣. الإخفاقات:-

١,٣. قلة تنوع إقتصاديات المدن العربية وأثره على الإقتصاد القومي لقلة تعبئة الاستثمارات وتوجيهها نحو الاستقلال الأمتل للثروات الطبيعية، مع التركي على المميزات الخاصة بالمدينة، خاصة تلك التي تعتمد بشكل أساسي على الموارد الأولية المحلية.

٢,٣. محدودية إقامة شراكات حقيقية بين القطاعين العام والخاص علي غرار ما أوصى به البنك الدولي بما يعرف بمشروعات ال(PPP).

٣,٣. تدنى تنافسية الإقتصاد المحلي لبعض المدن العربية على المستوى الاقليمي وكذلك جاذبيته للاستثمارات المحلية والخارجية.

٤,٣. قلة جذب الأموال المهاجرة بحثا عن فرص إستثمارية في المنطقة العربية.

٥,٣. محدودية تطوير وتوسيع البنية التحتية خاصة مشاريع الكهرباء والمياة وقطاع المواصلات في بعض المدن العربية.

٦,٣. عدم وجود بنية تشريعية تغطي كل جوانب التنمية الحضرية تهدف الي جعل المدن العربية جاهزة لإقامة إستراتيجية تنمية شاملة وقابلة للتنفيذ في وقت زمني تم الاتفاق عليه مسبقاً.

٧,٣. إقامة هيئة للتنمية بكل مدينة لضمان نجاح تنفيذ التنمية الاقتصادية المحلية بغرض فعالية السلطة المحلية كسلطة كاملة الصلاحيات وتذليل عقبات تنفيذ المشاريع التي تقترحها الإستراتيجية.

٨,٣. إقامة صندوق للتنمية الاقتصادية المحلية بغرض رفع وتيرة تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية المحلية بصورة فعالة وممرحلة، ويُشكل الصندوق أحد آليات تنفيذ الإستراتيجية.

٩,٣. منح المدن العربية صلاحيات واسعة لتتمكن من الإغتراض من صناديق التمويل الإقليمية والعالمية، ليتسنى لها تنفيذ مخرجات استراتيجية تنميتها بطريقة سلسة وفعالة.

١٠,٣. صياغة تشريعات وسياسات تعكس إدراك للدور الايجابي الذي تلعبه المناطق العشوائية في بعض البلدان العربية.

١١,٣. الي جانب الجهود التي تبذل لتحسين السكن العشوائي، علينا أن نقن الأنشطة الاقتصادية الهامشية لتصب في صالح الإقتصاد المحلي، والتي تُقدّر في بعض المدن بعدة ملايين من الدولارات.

* ضرورة وضع إستراتيجية عمرانية قومية تعنى بالتنمية العمرانية الشاملة وتوزيع وتنظيم المستوطنات البشرية في كل القطر بطريقة متناسقة.

* إنشاء منظمات تحالف للمدن بكل قطر عربي وربطها مع منظمة تحالف المدن العالمية، وذلك للتعاون ونقل الخبرات بين المدن في البلد الواحد، مع منظمة تحالف المدن العالمية.

* وضع المعايير والمؤشرات التي تؤدي الي قياس حقيقي للوضع الراهن في المدن والقرى.

* الحفاظ علي خصوصية المدن المختلفة وتنمية قدراتها التنافسية.

* الاهتمام بالتنمية البشرية - كجزء أصيل ومهم بالنسبة لإستراتيجية تنمية المدن.

* رفع القدرات والكفاءات المحلية لتنفيذ مخرجات الإستراتيجية.

٤. أداء استراتيجيات تنمية المدن بالعالم العربي: -

يشكل أداء إستراتيجية تنمية المدن حجر الزاوية في كل مراحلها حتي تنفيذ المشروعات وبدء أدائها على الوجه الأكمل، ولتخطى الصعاب التي تواجه هذه العملية، يجب أن يستخدم المرصد الحضري نظام بطاقة الانجاز الالكترونية (ELECTRONIC SCORE-CARD MONITORING)، للأسباب التالية:

١,٤. تساعد بطاقة الانجاز الالكترونية المرصد الحضري في تخطى المشاكل المفاجئة (TROUBLE SHOTTING)، وتمكن من فصل مشاكل مشروعات الاستراتيجية عن المشاكل الأخرى.

٢,٤. تمكن المرصد الحضري من تحديد الإختناقات، التأخيرات، الموانع وأمر غير مرئية أثناء عملية تنفيذ مشروعات الاستراتيجية .

٣,٤. تُساعد في متابعة النواحي المالية والتقدم المحرز.

٤,٤. تركز على تقرير الانجاز المحرز باستخدام النتائج الاطارية (Results Frameworks).

٥,٤. تساعد في بناء نظام متابعة فعال لادارة المدينة بدون استخدام كميات من الورق.

٦,٤. تعطي صورة اثباتية لتأكيد التقدم المحرز على أرض الواقع.

٧,٤. تستوعب المعلومات الكثيرة المستخدمة في عملية التحليل وتخفيض التكلفة.

٨,٤. تطلق صفارات الإنذار في حالة تأخر المشروع عن الجدول الزمني أو أي مشاكل أخرى.

٥. السكن العشوائي: -

١,٥. الاهتمام بالزراعة الحضرية كأحد جوانب التنمية المستدامة، واستقلال المناطق العشوائية بالكامل في الزراعة وإنتاج الخضر والفاكهة، وكذلك تشجيع زراعة الاسطح.

٢,٥. تكوين كيانات مؤسسية بإدارات المدن (إدارات - مجموعات عمل - الخ...) للتعامل مع السكن العشوائي.

٣,٥. دراسة مقترح انشاء هيئة تنمية المدينة وتتولى صياغة وتنفيذ إستراتيجية تنمية المدن (CDS)، ويمكن أن تكون بها إدارة للسكن العشوائي وأخرى للتنمية الاقتصادية المحلية...إلخ.

٤,٥. الاهتمام بوسائل الاعلام واشتراك المواطنين في صياغة الرؤية ومناقشة مشكلات المدينة والحلول المتفق عليها لهذه المشاكل.

٦. مستلزمات تحويل استراتيجية تنمية المدينة الى عمل مؤسسي: -

١,٦. إحكام دورة اتخاذ القرارات التالية:

* دراسة مستفيضة ومتأنية تتناول المشروع من جميع جوانبه، المهنية، والاجتماعية والسياسية.

* تحديد آلية لتنفيذ المشروع، الأهم تقنين دعامة الاستدامة.

* شحذ الذاكرة المؤسسة من خلال التقييم العلمي والموضوعي لنجاحات وإخفاقات التجربة.

٢,٦. إنشاء المؤسسات التدريبية كضامن للوحدة الوطنية ومُعزز للفعل الاداري.

٣,٦. اعتماد التوسع الرأسى على اسس معيارية توازن بين التمثيلية والتفعلية ,مع ضرورة توفر الامكانات المالية اللازمة لذلك.

٤,٦. مراعات التكافؤ فى التداخل بين مستويات السلطة المختلفة .

٥,٦. الموازنة بين النظرة الجزئية المتخصصة التى تحدوها الرغبة فى المكسب والرؤى الشاملة التى تنشأ التنمية المتوازنة كوسيلة للاستقرار المادى والوجدانى .

٦,٦. توظيف/ترشيد الموارد البشرية والادارية لتحقيق الاهداف المعلنة للدولة ,تلكم النابتة من تربة المجتمع والمنفعة فى عروقة.

٧,٦. توسيع قاعدة المشاركة الحكيمة وذلك بترقية المواطن معرفياً وحضارياً.